

تناقضات النظام الاجتماعي ونشوء علاقات الجيب العلوي داخل الأسرة الجزائرية

– محاولة فهم سوسيولوجية –

Social system contradictions and the rise of Top-pocket relationships within the Algerian family

– A sociological understanding attempt –

ط.د. عبد الإله بن النية¹ ، د. ليليا بن صويلح²

¹ جامعة محمد ملين دباغين سطيف 2، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر (الجزائر)، abdelillahbennia@outlook.com

² جامعة 08 ماي 1945، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد (الجزائر)، bensliliane@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2021/05/16؛ تاريخ القبول: 2021/05/30؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى محاولة فهم النمط الجديد في ديكور العلاقات داخل نسق الأسرة –بين الزوجين– ومناقشة التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع الجزائري على مستوى العلاقات الاجتماعية الحيوية، معتمدين في هذا المسعى على التتبع التاريخي لتغير بنية الأسرة الجزائرية، وكذا محاولة استقراء التناقضات التي شابت البنية النسقية لها في كل مرحلة، إضافة إلى التعرض للنقاشات النظرية حول الأسرة في التراث السوسيولوجي ومحاولة استثمار مطارحات عالم الاجتماع البولندي **سيغموند باومان** لتحقيق فهم أعمق لمظاهر المادية والسيولة في العلاقات –بين الزوجين– داخل الأسرة الجزائرية.

الكلمات المفتاح: التغير الاجتماعي؛ النظام الاجتماعي؛ علاقات الجيب العلوي؛ الأسرة الجزائرية.

Abstract:

Through this research paper we try to understand the new pattern of relationships within Algerian family system –between spouses-, and discuss the profound transformations that Algerian society is experiencing at the level of vital social relationships. In this endeavour, we rely on historical traces development of the Algerian family; and explore the contradictions that have comprised the system in every stage. In addition to exposure to theoretical debates about family in sociological heritage and try to capitalize on the research of the Polish sociologist **Zygmunt Bauman** to gain a deeper understanding of the financial and liquidity features of relations within Algerian family.

Keywords: Social Change; Social system; Top-Pocket Relationships; Algerian family

تضج المواقف الاجتماعية في معيشنا اليومي بالمعنى الذي يصنعه الأفراد بتفاعلهم في فضاء العيش المشترك، ومواضيع البحث تتأني تشكلاهما من ذلك المعنى الذي تولده تلك المواقف. رغم ذلك لم يكن اهتمامنا بفكرة تناقضات النظام الاجتماعي على سبيل صدفة أو موقف اجتماعي جالب، انما أخذت بعد التجربة الإنسانية في سياقها التفاعلي، على أن يحاول الواحد منا في كل مرة موضوعة أفكاره في اطار كتابة منظمة تأخذ تلك التجربة بالنقاش والتحليل، وقد شكلت بعض المواقف الاجتماعية المعيشة دافعا لنا لمحاولة الكتابة في موضوع العلاقات الاجتماعية الحيوية، والتنمذج الجديد الذي تظهرت به.

ينبني نسق علاقات الاجتماع البشري على المعنى، وتثأثت مبررات قيام تلك العلاقات بالمعطى الغائي لها، تتموضع في نطاق تنظيمي يطلق عليه اذا انبنى على وشيجة الدم الأسرة، ويسمى بغير ذلك شبكة علاقات اجتماعية صرفة تختلف في درجة محضيتها من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى، وتتعدد تشكلاهما ومورفولوجية تظاهراتها اجتماعيا، من علاقات تطبعها السيولة (liquidity) إلى علاقات تحقق مرامها، وتشبع حاجة الأفراد المحدثين لأسباب قيامها، الا أن الثابت في متحول هذه التظاهرات هو أنها علاقات تقوم على معنى الاجتماع البشري، وتمنح الاجتماع البشري المعنى في الوقت نفسه، وما يتمخض عن ذلك من سلوك اجتماعي يحدد منحى التطور الإنساني وخط سيره.

إن العلاقات الانسانية وفق هذا السياق، تشكل ما يصطلح على تسميته بالنظام الاجتماعي (Social system)، الذي يرسم حدود دور الفرد في الحياة الاجتماعية، ويحدد نطاق التصرف وتزامنيته (Synchronicity)، فتنشأ وفق هذا التراتب الحقيقة الاجتماعية التي تسمى واقعا، لتمنح المواقف الاجتماعية (Social attitude) لهذا الواقع قوة التفاعل وديناميكية التحرك ووظيفية الأدوار التي يؤديها الفواعل الاجتماعيون (Social actors)، الا أن هذه المواقف خاضعة في تشكلاهما إلى نسق سلوكي مقنن علائقيا ومركب من نظم اجتماعية فرعية تتحكم على نحو شمولي بالأسرة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة وفق ما تقتضيه الفلسفة الاجتماعية العامة السائدة في فضاء العيش المشترك.

إن النظام الاجتماعي على وحدته يحمل تناقضات نسقية وقيمة قد تُبرز تفاعلات الأفراد ما يعتوره من اضطراب، فأنساقه الفرعية متكاملة في مناحٍ ومتداخلة في أخرى، يرأب بعضها البعض في جوانب اجتماعية معينة، ويناقض بعضها البعض الآخر قيما وفي تفاصيل الحياة اليومية، فثالث (الدين، العادات والتقاليد، القوانين الوضعية) وحتى الثقافة الوافدة، تشكل تحديا نسقيا للفرد في الجانب الممارساتي والحياة العملية. وبالمحصلة ينتقل الاضطراب مع -مرور الزمن- وفق منطق الأشياء إلى الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ الفرد فيها، ونقصد بذلك مؤسسة الأسرة.

تُعد الأسرة مؤسسة اجتماعية ضامة، ومبتدأ للعلاقات الحيوية بين الأفراد، يتأسس عليها منطق البناء في النظام الاجتماعي، وتناط بها جملة من الوظائف التي اتسع اختصاصها وضاق حسب النطاق الذي أتيح تاريخيا للأسرة كتنظيم فرعي، فهي منظومة بنوية إنفعالية معقدة تنظيميا صانعة للمعنى، تتجاوز وفق هذا التخريج التنظيمي الحيز المكاني والنفسي الذي تشغله، إلى تناسج علائقي ينبنى على حس عالٍ بالمستقبل والأهداف التي تربط أفرادها بعضهم ببعض، اعتمادا على خاصية التأثير والتاريخ المشترك، والرؤى المتوافقة بين أفرادها في تفسير الغايات الاجتماعية، وطرائق التعامل مع الآخر وآداب ذلك. (حجازي، 2015، ص ص 17-19)

إلا أن العولمة كظاهرة حضارية كوكبية تعتمد على أدوات غير تقليدية وأكثر فعالية (من قبيل التقنية والاعلام الجديد) في شغل الفضاءات الاجتماعية، حملت بمعطائها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي جملة من القواعد الجديدة، التي أعادت موضوعة مؤسسة الأسرة

عالميا في النسق الاجتماعي المحلي للمجتمعات، وفق نظام عالمي مبتدأ الحركة فيه ومنتهاه "فكرة الإنتاج"، التي أعادت توزيع الأدوار على الفواعل الاجتماعيين داخل الأسرة وخارجها، ومنه شبكية العلاقات الشخصية بين الأفراد ومنهجية اقامتها وفضها.

وعلى مستوى أكثر خصوصية، لم يكن النظام الاجتماعي في الجزائر بمنأى عن التغيرات العالمية، فإلى جانب حدود الاجتماع الدارجة عرفت البلاد بعيد الاستقلال تداخلات تنظيمية لنماذج مستوردة (الاشتراكية، ثم اقتصاد السوق) كخيارات اجتماعية شكلت امتدادات لفلسفة إنتاجية صناعية، إلا أنها لم تأخذ بخصوصيات البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، فتصادمت تلك النماذج وتناقضت في مقاصدها التنظيمية وغاياتها الاجتماعية، حتى أعادت شيئا فشيئا تشكيل المشهد الاجتماعي العام في الجزائر، إعادة تشكيل مست على نحو مباشر بنية الأسرة كوحدة إنتاجية، بما انعكس على أدوار الأفراد وتناحش شبكية العلاقات في المجتمع الجزائري.

إن التداخلات التنظيمية للبنى الاجتماعية المحلية مع النماذج المستوردة التي أريد للأسرة الجزائرية أن تتكيف معها، تسببت في أحداث تعثرات تنظيمية نتج عنها لاحقا فشل منهجي في الانتقال من العائلة الممتدة (**Extended family**) إلى الأسرة النووية (**Nuclear family**)، كامتداد منطقي للاتوازن الاقتصادي مع الاجتماعي، الأمر الذي أحدث اضطرابا عاطفا في العلاقات بين الفواعل الاجتماعيين الرئيسيين المؤسسين للأسرة، على التوتر العلائقي السائد في محيطها كتعبير عملي على تغير الأدوار، وضع تنظيمي أفرز ديناميكية أزموية في تشكيلات العلاقات الشخصية بين الفواعل الاجتماعيين (ثنائية رجل - امرأة)، خصوصا مع سحب المرأة للخروج إلى العمل.

تظهر العلاقات الاجتماعية الشخصية (**Interpersonal relationship**) في الجزائر، باهتة بمعطى مائع - بتعميم حذر - يفتقر إلى مقتضيات حضور المعنى من اقامتها، فالفضاء العام مشغول بهياكل علاقات "في طور الإنجاز"، تطبعها السيوالة بالمعنى الذي ذهب إليه عالم الاجتماع البولندي **سيغموند باومان (Zygmunt Bauman 1925-2017)**، والذي اصطلح على تسمية هذا النوع من العلاقات بعلاقات الجيب العلوي (**Top-Pocket Relationships**)، أين تنبني العلاقة على الفرصة الأفضل فالأفضل، وسط ضبابية اجتماعية تكتنف معايير إقامة أو فض تلك العلاقة، في نسخة مستحدثة غير متوافقة مع الوضع التنظيمي للأسرة تقليديا في المجتمع الجزائري.

بناء على ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس:

- كيف يمكن بحث العلاقة بين تناقضات النظام الاجتماعي ونشوء علاقات الجيب العلوي بين الزوجين في الأسرة الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية في مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها؟
- كيف تتمظهر علاقات الجيب العلوي بين الزوجين داخل الأسرة الجزائرية؟
- كيف أدت القيم المادية إلى تعقيد العلاقات الزوجية؟

1. التغير الاجتماعي:

شكل التغير الاجتماعي (social change) نقطة التقاء نقاشية أثرت التراث النظري السوسيولوجي، وحفزت العلماء على تقديم نظرياتهم ومطاراتهم إزاء الظاهرة، فقد حاول أوجست كونت (Auguste Comte 1798-1857) وبعض علماء القرن التاسع عشر الوقوف على عوامل التغير الاجتماعي واتجاهاته خصوصاً بعد الثورتين (الثورة الفرنسية والثورة الصناعية)، لتركز محاولات الفهم والتفسير تلك، حول البحث عن القوانين الحاكمة والناظمة للتغير في المجتمع، علاوة على هذا فقد شكل التطور الذي مس الأفكار بفعل ظهور المجتمع الرأسمالي وما حمله من حركات ثورية الاجتماعية، نقطة فارقة في ادكاء دوافع التحليل السوسيولوجي للتغير. (نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، ص413)

يرد مصطلح التغير في قاموس اللغة العربية المعاصرة إلى: "تَغْيَرٌ [مفرد]: ج تَغْيَرَات (لغير المصدر): مصدر تَغْيَرٌ. (سف) تحوّل صفة أو أكثر من صفات الشيء، أو حلول صفة محلّ أخرى "تَغْيَرٌ مزاج". صفة الشيء الذي لا يثبت على قيمة واحدة". (عمر، 2008: ص 1655)، وفي القاموس المحيط بمعنى: "تغير عن حاله تحوّل، وغيره جعله غير ما كان، وحوّله، وبدّله" (الفيروز آبادي، 2008: ص1212)، وفي قاموس Oxford يأتي مصطلح (change) بمعنى: أن تصبح مختلفاً أو أن تجعل شيئاً مختلفاً، أو أن تنقل شيئاً/شخصاً من حالة إلى أخرى. (Oxford, 2010, p232)

أما مصطلح التَغْيَر الاجتماعي فيدل كما ورد في قاموس اللغة العربية المعاصرة على: "مبدأ التّعديل الاجتماعيّ الفوريّ الذي يتكيّف من خلاله النّظام الاجتماعيّ مع أيّ طارئ أو أيّ جديد" (عمر، 2008: ص 1655)، فهو يعبر عن التحولات الحاصلة في مؤسسات وثقافة المجتمع - مع مرور الزمن - ، أو التحولات التي تمس البنى الأساسية لمجتمع أو مجموعة اجتماعية (Giddens et al, 2018, p.555).

جاء في قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية أن التَغْيَر الاجتماعيّ (social change): "أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتيجة لتغير في بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية". (الصالح، 1999: ص 498) "وقد تعرض كل من جيرث (Gerth) وميلز (Mills) إلى ماهية التغير الاجتماعي ويعتبران أن التغير الاجتماعي: هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد ضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة زمنية معينة". (استيتية، 2008: ص 21)

هذا ويتساءل J. Greenwood و N. Guner في دراسة لهما بعنوان التغير الاجتماعي (social change)، عن ماهية الأخير، ويحييان أن الفكرة هي أن التغير الاجتماعي أقرب إلى التكيف مع المستجدات البيئية في المجتمع خصوصاً التكنولوجية منها، رابطين هذه الفكرة بفكرة تحسن إمكانيات الإنتاج في المجتمع بسبب التطور التقني، وبالتالي يصبح من المصلحة الفردية للمواطنين تعديل سلوكهم للاستفادة من وضع أفضل في سياق الظروف الجديدة. (Greenwood, 2008, p01)

2. النظام الاجتماعي:

النَّظْمُ في اللغة العربية كما ورد في لسان العرب: "التأليف، نَظَّمَهُ يَنْظِمُهُ نَظْماً وَنَظَاماً وَنَظَّمَهُ فَانْتَظَمَ وَتَنَظَّمَ. (...) والنَّظْمُ: ما نَظَّمَتْ فيه الشيء من خيط وغيره، وكلُّ شعبةٍ منه وأصلُ نظامٍ. ونظامٌ كلُّ أمرٍ: مِلاكه، والجمع أنظمت وأناظيم ونُظْمٌ. الليث: النَّظْمُ نَظْمُكَ الْخَرَزَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي نِظَامٍ وَاحِدٍ، كَذَلِكَ هُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يُقَالَ: لَيْسَ لِأَمْرِهِ نِظَامٌ أَيْ لَا تَسْتَقِيمُ طَرِيقَتُهُ. والنَّظْمُ: الْخِيطُ الَّذِي يُنْظَمُ بِهِ الْوَلُؤُ، وَكُلُّ خِيطٍ يُنْظَمُ بِهِ لَوْلُو أَوْ غَيْرُهُ فَهُوَ نِظَامٌ، وَجَمْعُهُ نُظْمٌ". (ابن منظور، 1999: ص 196)، وفي المعجم الوسيط: "إنَّظَمَ الشَّيْءَ تَأَلَّفَ وَاتَّسَقَ" (إبراهيم أنيس، 2004: ص 933) وفي معجم اللغة العربية المعاصرة، يعرف النظام:

[مفرد]: ج أنظمة (لغير المصدر) ونُظْم: مصدر نَظَمَ ، على نظام واحد : على نهج واحد، عادة واحدة، نظام الأمر : قوامه وعماده، مجموعة عناصر مرتبطة وظيفياً، خضوع للقوانين وحفاظاً عليها "حافظ على نظام الشركة- نظام التقاعد/ الأجور- أخلّ بالنظام" إذا ساد النظام ساد السَّلام [مثل]، النظام الاجتماعي : جملة القوانين والقواعد التي يخضع لها المجتمع، النظام العام : الأمن (عمر، 2008: ص 2236).

وفي اللغة الإنكليزية، يعرف بأنه: مجموعة أشياء، قطع، معدات... الخ، متصلة ببعضها البعض وتعمل سوياً (Oxford, 2010, p1516) وفي قاموس **The Penguin Dictionary of Sociology** عرف النظام على أنه أي مجموعة مترابطة من الأجزاء، الكائنات، الأشياء، التي تسعى إلى تحقيق غاية أو تأدية وظيفة، بينما اعتبر النظام الاجتماعي (**Social System**) مشكلاً من اثنين أو أكثر من الفاعلين الاجتماعيين المتشاركين في تفاعل داخل حدود بيئة معلومة (Abercrombie, 2006, p361) وفي قاموس **المصطلحات العلوم الاجتماعية** أخذ النظام الاجتماعي بسياق التنظيم على أنه: "الطريقة التي ينظم بها أعضاء المجتمع البيئة المادية التي يعيشون فيها من أجل اشباع حاجاتهم العضوية والنفسية والاجتماعية، كما أنه نمط من العلاقات الإلزامية التي توجد بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع". (الصالح، 1999، ص 504).

إن النظام (النسق) الاجتماعي (**Social System**) كما جاء في قاموس المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية: "يتكون من مجموعة أفراد يتفاعلون بعضهم مع بعض في موقف له على الأقل مظهر أو جانب فيزيقي بيئي، وتحدد علاقاتهم بمواقفهم في حدود نسق الرموز المشتركة والمقررة ثقافياً، أما الوحدات الهامة والكبرى في النظام الاجتماعي فهي التجمعات والأدوار" (نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، ص 447)، ويشكل النظام الاجتماعي بهذا المعنى رابطاً تنظيمياً بين أفراد المجتمع الواحد كما بين المؤسسات الاجتماعية، يحدد أدوارهم وكيفية تأدية كل منهم لها، وحدود نطاق التصرف للفرد/ الجماعة/ المؤسسات على ركن الحياة الاجتماعية، اذ اعتبر عالم الاجتماع الأمريكي **سمنر (Summner)** أن: "مفهوم النظام الاجتماعي يتألف من جانبين: فكرة أو مبدأ مشترك بين أبناء المجتمع، والثاني، هو البناء الذي هو المؤسسات التي تمنح الفكرة والمبدأ الطابع النظامي وتضعها موضع التطبيق بشكل يحقق مصالح الانسان". (السماطوي، 1998: ص 57)

أما عبارة تناقضات النظام الاجتماعي التي وردت في عنوان محاولة فهمنا السوسولوجية هذه، فإننا نؤسس فكرة التناقضات تلك على المعنى اللغوي لكلمة تناقض ابتداءً، والتي تحمل كما جاء في **معجم الرائد**: "تناقض تناقضا (ن ق ض) القولان أو العملان: اختلفا وتعارضا". (جبران، 1992: ص 245)، وفي **معجم اللغة العربية المعاصرة** معنى: "تناقض [مفرد]: ج تناقضات (لغير المصدر): مصدر تناقض. تعارض بين أمرين لا يتطابقان أبداً "تناقض سلوك- تناقض السلب والإيجاب"، التناقض الذاتي: مناقضة الشيء لذاته أو

احتوائه على تناقض، مبدأ التناقض: هو القول: إنَّ الشَّيء نفسه لا يمكن أن يكون حقاً وباطلاً معاً" (...) والمناقضة: " [مفرد]: مصدر ناقض. (سف) تناقض القوانين والمبادئ عند تطبيقها" (عمر، 2008: ص2271).

وفي اللغة الإنكليزية، يعني التناقض (Contradiction) كما ورد في قاموس لونغمان للغة الإنكليزية الأمريكية (Longman dictionary of american english) الاختلاف بين روايتين، أو بين حقيقتين، على نحو معنى لا يجتمع صحة احدهما في وجود الأخرى. (Longman, 2009, p.219)

ونقصد بتناقضات النظام الاجتماعي في دراستنا: جملة التصادمات القيمة التي تطبع نسق العلاقات الاجتماعية في تفاعلات المعيش اليومي للفرد في المجتمع الجزائري، ذلك أن حضور الدين كنظام اجتماعي كامل، نظام العادات والتقاليد، ونظام القوانين الوضعية، إضافة إلى الثقافة الوافدة، يحدث نوعاً من التجاذبات التنظيمية التي تظهر في شكل تناقضات تزداد حدتها عندما يحاول الفرد الجزائري التكيف معها، فالأخير يجد نفسه محاطاً بمحاذير قيمة زئبقية التشكل حسب المواقف الاجتماعية العارضة.

3. علاقات الجيب الغلوي:

ما الفاهيم؟، "للمفاهيم أوزانٌ مختلفة في التحليل السوسيولوجي، والمفهوم مصطلح يختزن معنى" (معتوق، 2012: ص156). يُعد مفهوم علاقات الجيب الغلوي (Top-pocket relationships) مفهوماً جديداً في علم الاجتماع، ظهر في صحيفة الغارديان البريطانية في مارس 2002، (Theguardian.com, 2002)، ثم برز في كتاب الحب السائل (liquid love) سنة 2003 لعالم الاجتماع البولندي سيغموند باومان (Zygmunt Bauman 2017-1925). تشير بعض المصادر النظرية إلى أن باومان سيغموند يقصد بعلاقات الجيب الغلوي: "سحب الشيء إلى الخارج إذا اقتضت الحاجة ودفعه إلى داخل الجيب إذا لم يكن هنالك داعٍ" (Giddens, 2006, p.244)، والواقع أنه من الصعوبة بمكان تحديد المعنى الدقيق لمفهوم علاقات الجيب الغلوي، إلا أننا سنحاول ذلك:

العلاقة في اللغة العربية كما جاء في معجم لغة الفقهاء: "بفتح العين في المعاني، وبكسر العين في المحسوسات مصد علق؛ الارتباط. الأمر المشترك بين الشيئين كالعلية والاضافة". (قلعه جي وآخرون، 1996، ص288)، أما مفهوم علاقات الجيب الغلوي فيختزن معنى يحيل إلى العلاقات الاجتماعية التي أنت عليها الحداثة السائلة وعلى وعي اقامتها، حتى أصبحت علاقات تطبعها السيولة في تشكلاتها وتحكمها الفائدة والمصلحة كخيار فردي، تتسم بالتمفصل الغائي، وتضطبع معادلة قيام الرابط الاجتماعي بين طرفيها بقيم الفردانية والمادية، لتتمظهر بهذا المعنى علاقات الجيب الغلوي "ممارساتها" في تنصل طرفي العلاقة من المسؤولية المترتبة عنها، واقتصارها على المؤقتية واللحظية (علاقات عابرة)، ولا يروم الفاعلون منها سوى استجلاب عائد المتعة فحسب، وقد سميت بعلاقات الجيب الغلوي كونها علاقات تسهل اقامتها كما يسهل التخلص منها، تماماً كتعاملنا مع "الشيء" الذي ندخله في جيب أعلى الصدر ونخرجه متى أردنا ذلك.

4. الأسرة:

جاء في تاج العروس أن الأسرة بالضم تعني: "الدَّرَجُ الحصينة" (الزبيدي، 1972: ص51)، وأصل كلمة أسرة كما جاء في لسان العرب: "وأصلها من الإسار، بالكسر: مصدرٌ أَسْرَتْهُ أَسْرًا وإِسَارًا، وهو أَيْضاً الحبل والقِدُّ الذي يُشَدُّ به الأسير" (ابن منظور، 1999، ص141) ومن الرجل: "الرهطُ الأَدْنَوْنَ" (الفيروز آبادي، 2008: ص54)، وفي القاموس المحيط: الأسرة تعني: "الجماعة يربطها أمرٌ مُشْتَرِك" (إبراهيم أنيس، 2004: ص17)، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة، الأسرة تعني: "أسرة [مفرد]: ج

أسرات وأسرات وأسرات: عائلة، أهل الرجل وعشيرته "ذهب هو وأسرته إلى المصيف- أسس أسرة ناجحة"، الأسرة المالكة: أهل الملك أو الملكة، رب الأسرة: عائلها والمسئول عنها. جماعة يربطها أمر مشترك "أسرة الجمعية التعاونية، الأسرة التعليمية: العاملون في حقل التعليم"، أسرة اللغات السامية: فصيلة اللغات السامية، أسرة عمل: فريق عمل. " (عمر، 2008: ص 91).

أما في اللغة الإنكليزية: فتعني الأسرة كما جاء في قاموس أوكسفورد (Oxford) بأنها: "مجموعة مترابطة تتكون من أب أو أبوين وأولادهما" (Oxford, 2010, p532)، وفي قاموس ويبستر (Merriam-Webster dictionary) جاءت الأسرة بمعنى: "مجموعة أفراد يعيشون تحت سقف واحد، وأيضا بمعنى: مجموعة أشخاص من أصل واحد" (Common ancestry)، كما اعتبرت الأسرة في القاموس نفسه على أنها: "وحدة اجتماعية (A social unit) تتكون من أب واحد أو أبوين اثنين وأطفالهما". (The merriam webster dictionary, 2004, p.259).

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن الأسرة: "هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على مقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة" (بدوي، 2008: ص 152)، وفي قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية، وردت الأسرة على أنها: "شخصان أو أكثر يعيشون معا ويرتبطون من خلال الدم، الزواج أو التبني، كما أنها جماعة بيولوجية اجتماعية نظامية تتكون من رجل وامرأة (تقوم بينهما رابطة زواجية) وأبنائهما، ومن أهم وظائف الأسرة إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي للملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء" (الصالح، 1999: ص 209). أما في الموسوعة الميسرة للعلوم الاجتماعية فيقابل مصطلح (Family) في اللغة الإنكليزية، مصطلح عائلة في اللغة العربية وقد أشار فريدريك معتوق إلى أن الأنثروبولوجيين فصلوا بين:

الأشكال المختلفة للعائلة، حيث يميزون بين: العائلة النووية (nuclear family): التي تضم الأب والأم والأولاد، وهي المعتمدة في معظم البيئات المدنية عبر العالم، والعائلة الممتدة (extended family): التي تضم الأب والأم والأولاد، وأيضا الجد والجددة، يعيشون تحت سقف واحد، وهو شكل معتمد حتى اليوم في العديد من المجتمعات التقليدية والمحافظة، والعائلة الضامة (joint family): وهي كناية عن عدة عائلات نواتية تعيش تحت سقف واحد، أو على أرض مشتركة، ويتشارك أعضاؤها مهمات العمل والتربية. (معتوق، 2012: ص 100).

وفي قانون الأسرة الجزائري، عرّفت المادة الثانية (02) منه "الأسرة" على أنها:

"الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة"، كما جاء في المادة الثالثة (03) من القانون نفسه: "تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية". (قانون الأسرة الجزائري، 2007: ص 01)

ثانيا: المنظورات السوسولوجية للأسرة:

نظريا، شكلت الأسرة موضوعا بحثيا تبادليا بين العلماء على اختلاف تخصصاتهم (علم الاجتماع، التاريخ، الديموغرافيا، الإثنولوجيا)، وقد أثرت هذه التبادلات المتخصصة نتائج فاعلة، فقد كان مفيدا الاستخدام المشترك للمصادر المختلفة، (الإحصاءات،

السجلات التوثيقية، الدراسات الشاملة) (فيرول، 2011، ص88)، وفي دراستنا سنحاول التعرض -على نحو مقتضب- للرؤية الخلدونية، والمنظورات الأساسية التي اصطبغت بها الاتجاهات السوسيولوجية الكبرى في تناولها لموضوع الأسرة، وفي هذا الشأن يشير حلمي اجلال إسماعيل إلى أن الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة ركزت في معرض دراستها لمؤسسة الزواج والأسرة وما يرتبط بهما، على مفاهيم من قبيل: "النسق، البناء، الوظيفة، والدور"، بينما ركز الاتجاه الماركسي وغيره من الاتجاهات النقدية على النظام الاقتصادي وكيفية تأثير التغيرات التي مست الأنساق الكبرى للمجتمع على الأنساق الصغرى دون اغفال مؤسسة الزواج والأسرة، (حلمي، 2012، ص32)، على اعتبار أن الأخيرة نسق فرعي يتأثّر بعلاقات اجتماعية تطبعها ديناميكية حيوية خاصة.

تحدث ابن خلدون عن الأسرة في مقدمته، في معرض تناوله لفكرة النسب والعصبية والمتاسك الذي تضمنه الفكرة على الأسرة كجماعة، إذ يقول في فصل أن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه: "وذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلا في الأقل، ومن صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة" (ابن خلدون، 2010: ص107) والعصبية تعني كما ورد في الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية: "شكل من الوعي الطبيعي عند البشر يدفعهم إلى الولاء للجماعة" (معتوق، 2012: ص103).

رأينا أخذ المنظور الوظيفي والمنظور الصراع، إلى جانب المنظور التفاعلي قدرا كبيرا من اهتمام الباحثين في المصادر النظرية (دون اغفال بقية المنظورات)، ففي كتابي علم الاجتماع: مقدمة قصيرة (-2017- **Sociology: A Brief Introduction**) و **Richard T. Schaefer** مقدمة في علم الاجتماع (-2018- **Introduction to Sociology**) و **Anthony Giddens** وآخرين، يورد المؤلفون شرحا عن المنظورات الثلاثة آنفة الذكر على النحو الموالي:

- المنظور الوظيفي (Functionalist perspective):

بناء على هذا المنظور، تناط الأسرة بأداء مهام تسهم في اشباع حاجات المجتمع، وتساعد ضمان استقرار النظام الاجتماعي، ويعتبر منظور هذا المنظور أن الأسرة النووية تقوم بأدوار مخصصة في المجتمعات الحديثة، فمع بدايات القرن التاسع عشر أصبحت الأسرة أقل أهمية كوحدة إنتاج اقتصادي، وأكثر تركيزا على الانجاب، وتربية الأطفال. وبحسب عالم الاجتماع الأمريكي **تالكوت بارسونز**، فإن للأسرة دوران أساسيان: التنشئة الاجتماعية الأولية (**Primary socialization**): التي تعتبر العملية التي يكتسب من خلالها الأطفال توقعات السلوك والمعايير الثقافية لمجتمعهم، واستقرار الشخصية (**Personality stabilization**): الذي يشير إلى دور الأسرة في مساعدة الأفراد البالغين عاطفيا، فالزواج بين فردين بالغين يشكل دعما متبادلا لها بما يحافظ على صحتها. (Giddens et al, 2018, p.389).

- المنظور الصراع (Conflict Perspective):

لا يرى منظور الصراع الأسرة كوحدة مساهمة في المجتمع، ولكن كانعكاس للامساواة في توزيع الثروة والسلطة على مستوى النسق الاجتماعي العام، كما يعتبرون الأسرة أيضا وحدة اقتصادية تركز الظلم الاجتماعي (**Social injustice**)، فهم يعتبرونها أساس نقل السلطة والملكية والامتيازات بين الأجيال، فالأطفال يرثون الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتميز أو الأقل حظا من والديهم (وفي بعض الحالات من الأجيال السابقة)، كما أن الطبقة الاجتماعية للوالدين تؤثر على فرص الطفل في تحقيق أهدافه، لهذه الأسباب يجادل منظور الصراع على أن الأسرة تسهم في أحداث اللا استقرار في النظام الاجتماعي. (Richard, 2017, p.279)

- المنظور التفاعلي الرمزي (Interactionist Perspective):

يتناقض المنظور التفاعلي الرمزي مع المنظور الوظيفي في تحليلهما للأسرة، ففي حين يؤكد الوظيفيون على الاستقرار والحفاظ على النظام الاجتماعي الراهن، يؤكد التفاعليون الرمزيون على الطبيعة السياقية والذاتية وحتى العابرة (ephemeral) للتفاعلات الأسرية وعلاقات القوة للتواصل بين الأشخاص، وقد وصف عالم الاجتماع **Ernest Burgess** الأسرة بأنها: "وحدة من الشخصيات المتفاعلة" شكلت السلوكيات والهويات الفردية لأعضائها شخصيات بعضهم البعض - مع مرور الوقت - (Giddens et al, 2018, p.390)، كما يركز منظرو هذا الاتجاه في تحليلهم للأسرة على مستوى الميكرو والبنى العاطفية في العلاقة، فبؤرة اهتمامهم تركز على كيفية تعامل الأفراد مع بعضهم البعض (Richard, 2017, p.279).

ثالثاً: ملخص تاريخي عن تطور الأسرة في الاجتماع الإنساني:

إذا ما قمنا بحفريات تاريخية عن الأسرة في الاجتماع الإنساني ومناحي تطورها، نجد بأن التطور مس ثلاثة جوانب أساسية كما أورد ذلك وافي علي عبد الواحد في كتابه **الأسرة والمجتمع**: نطاق الأسرة، محور القرابة فيها، ووظائفها، أما نطاق الأسرة فقد كان واسعاً في النظم العائلية للشعوب البدائية الأولى، دون تفريق بين تشكيلات الأسرة وتشكيلات العشيرة، بل يخضع منطق رابطة القرابة عند هذه الشعوب إلى انتماء الأفراد إلى توتم واحد (**Totem**)، ثم راح هذا النطاق يضيق عند اليونانيين والرومان، فقد كانت القرابة قائمة على نظم الأرقاء والمولى والادعاء لا على طوطم أو صلات دم، كذلك بالنسبة إلى العرب في الجاهلية أين كانت الأسرة تنتظم كذلك على المولى والأدعاء، ووفق نظم توسع وتضيق من نطاق الأسرة مثل "نظام الخليج"، نظام "مولى العتق"، نظام "مولى الموالاة"، وحتى نظاماً يسمى "نظام الملاعة"، إلا أن هذه الصيغ النطاقية انتظمت جميعها مع فجر الإسلام وفق تعاليمه كنظام اجتماعي. (وافي، 1948، ص 12-07)

وشيثاً فشيئاً أخذ نطاق الأسرة يضيق، متطوراً بسياق تاريخي تنازلي من اللأوسع إلى الواسع ومن الضيق إلى الأضيق، حتى استقر اليوم في أغلب المجتمعات الإنسانية على ما يسميه علماء الاجتماع بالأسرة الزوجية (**Conjugal family**)، أين تلاشت صيغ الزيادة والنقصان في عدد أفراد الأسرة -دون تعميم- ووصلت إلى أضيق نطاق لها، بحيث لا تشتمل الأسرة إلا على زوج وزوجة وأولادهما. (وافي، 1948، ص 14-16) أو على أفراد عائلة الزوج كانعكاس للوضع التنظيمي الذي فرضته سياقات النظم الاجتماعية المعولمة، والخاضعة في تشكيلاتها إلى المعطى الاقتصادي الذي يحدد تنظيمية الأسرة.

أما محور القرابة، فضم ستة أنظمة قرابة اختلفت المجتمعات الإنسانية في تبنيها كنظم أسرية، أول هذه النظم هو النظام الأمي (**Matriarchy**) الذي يعتمد محور القرابة فيه على الأم وحدها، وثانيها النظام الأبوي (**Patriarchy**) الذي يعتمد محور القرابة فيه على الأب وحده، وثالثها النظام الذي يعتمد على محور قرابة يجمع بين الناحيتين معاً الأب والأم، والنظام الرابع هو نظام يعتمد على الأب والأم مع أفضلية للأم، وخامس الأنظمة نظام يجمع ناحية الأب بناحية الأم دون ترجيح لأحدهما على الآخر، أما سادس الأنظمة فهو نظام يعتمد على محور قرابة قائم على انحياز الفرد من أب معين أو أم معينة. (وافي، 1948، ص 23-26)

أما وظائف الأسرة فلم تبعد عن حدود الوظيفة التي حددها اتساع نطاقها وضيقه، فانتقلت من هيئة اجتماعية واقتصادية تقوم على انجاب الأفراد ورعايتهم وتسهر على إنتاج حاجاتها الاستهلاكية، كما سير ذلك وفق متغيرات واقعها المعيش، كما أنها كانت تسن

الشرائع وتحكم بين أفرادها. إلا أن هذه الوظائف واسعة النطاق، بدأت تضيق شيئاً فشيئاً هي الأخرى في كل مرحلة تاريخية من الشعوب البدائية إلى الرومان واليونان والعرب وحتى وقتنا الراهن، وبتراثبية زمنية أخذ النظام الاجتماعي الإنساني يتطور ويتغير، حتى إذا تغيرت الدولة بمعطائها التنظيمي أعيد تشكيل نطاق الأسرة وفق التنظيم الجديد وبالتالي وظائفها وأدوار الأفراد فيها، فانتزع المجتمع العام من الأسرة وظيفة التشريع، تزامناً مع بروز هيئات القضاء، والوظائف الدينية مع انشاء المؤسسات الدينية، ثم الوظائف الاقتصادية الإنتاجية مع ظهور المصانع، وعليه أصبح الفرد لا يعمل لينتج لنفسه ولأسرته إنما يعمل لصالح المنظومة الاجتماعية التي يعيش فيها ولها. (واي، 1948، ص 16-21)

رابعاً: تاريخية الأسرة الجزائرية:

1. توطئة تاريخية:

شكلت سنة 1830 نقطة تاريخية فارقة في التاريخ الجزائري، فقد عرفت سقوط البلد في أتون احتلال استيطاني مارس مذ تلك السنة وطيلة 132 عاماً، جميع أنواع الممارسات الدينية وغير الإنسانية، التي "قضت على كل أنواع التواصل الحي مع البعد التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري: الوطن العربي وإفريقيا". (الكنز، 1999: ص 256)، فقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى دعم أطروحاته القائلة بعدم وجود أمة جزائرية بالأساس، ومنه تقويض فكرة مشروع المجتمع المحتمل الذي يعرقل أهدافه الاستيطانية ويقوض أطروحاته الالغائية على الجملة. (بن صويلح، 2005: ص 361)

"كما حاول الاستعمار القضاء على كل مظاهر الترابط في النسيج الاجتماعي [الذي تشكل فيه الأسرة رابطاً تنظيمياً بين الأفراد، يستمد أهميته من أهمية النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري]، من خلال محاولة فرنسة المجتمع الجزائري عن طريق التجنيس، وإحلال الفرنسية مكان اللغة العربية التي كانت من أولويات المستعمر الفرنسي [على اعتبار أن النسق اللغوي حامل للثقافة والمعنى]، الذي لم يتوقف عند هذا فحسب بل عمد إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد على أسس عرقية وجنسية خاصة بين العرب والبربر، بتقريبه من البربر وادعائه تفوقهم على العرب وأن البربر هم السكان الأصليون بينما العرب هم غرباء محتلون وذلك للنيل من علاقة الأخوة والتلاحم التي كونها الإسلام بين العرب والبربر" (بلقاسم، 2013: ص 58).

أما في الجوانب القانونية، فقد أدار الجزائريون شؤون الأسرة -قبل الاحتلال الفرنسي- وفق ما يمليه الفقه الإسلامي وبعض الأعراف الاجتماعية، ومع بداية الاحتلال عمل الفرنسيون على دمج الفقه الإسلامي في نظامهم القانوني، واعتبروه مجرد قانون ديني جامد على شاكلة القانون الكنسي المسيحي، غير أن هذا التوجه التنظيمي لسلطات الاحتلال لقي مقاومة شرسة من الجزائريين. وبالمجمل حاول المشرع الفرنسي التدخل في طبيعة تشكلات نظام الأسرة الجزائرية عن طريق سن جملة من القوانين: فأصدر "قانون 02 ماي 1930 والمتعلق بالخطبة والزواج، ومرسوم 19 ماي 1931 والمتعلق بالحالة القانونية للمرأة الجزائرية، والأمر الصادر في 23 نوفمبر 1944، والمتعلق بتنظيم القضاء الإسلامي، والقوانين الصادرة في 11 جويلية 1957 المتعلقة بأحكام المفقود والوصاية والحجر وكيفية إثبات الزواج، والأمر الصادر في 04 فبراير 1959، والمرسوم الصادر في 17 سبتمبر 1959 المتعلق بتنظيم الزواج وانحلاله في الجزائر". (بلقاسم، 2005: ص 18)

وبعد استقلال الجزائر، صدر القانون رقم 218-63 في 18 ماي 1963 الذي يقضي بإلغاء ولاية محكمة النقض الفرنسية على القرارات الصادرة في محاكم الاستئناف الجزائرية في خطوة هدفت إلى التخلص من التبعية القضائية (سعد، 2010، ص 09)، في مقابل ذلك وسدا للفرغ التشريعي استمر القضاء المتعلق بالأسرة يسير وفق القانون الفرنسي، وبعد سلسلة من المحاولات التشريعية، صدر

قانون الأسرة سنة 1984 (أي بعد 20 سنة من الاستقلال)، "بعد أن صدرت قبله عدة قوانين متنوعة نظمت قواعد مختلفة أهمها: إثبات وتقييد عقود الزواج وتحديد سن الزواج، ومن هذه القوانين القانون المدني، وقانون الحالة المدنية، وقانون الإجراءات المدنية، والقانون الملغى رقم 57-777، والقانون رقم 7-65، وأخيرا القانون رقم 224-63". (بن حرز الله، 2007: ص 15).

2. سوسيولوجيا تغير بنية الأسرة الجزائرية: قراءة مقتضبة:

طوال تاريخها العريق، عرفت الأسرة الجزائرية التقليدية جملة من التغيرات التي مست بنيتها، وطبعتها مع مرور الزمن بعدد الخصائص الاجتماعية التي كانت تميزها، ومن جملتها "أنها أسرة ذات نمط ممتد، أنها أسرة أبوية، وأنها ذات إرث مشترك" وقد تشكلت هذه الخصائص بفعل مراحل تاريخية متعاقبة كانت فيها فترة الاستعمار الفرنسي أكثر المراحل تأثيرا (بلقاسم، 2013، ص 55)، وبعد الاستقلال أخذ بناء الأسرة الجزائرية يتغير بتغير الوضع التنظيمي للبلاد الذي تنمذج وفق الرؤية السياسية والأيدولوجية والخيارات التي أخذها المجتمع الجزائري في تلك المرحلة، فتحول بناء الأسرة الجزائرية شيئا فشيئا، من النظام الممتد إلى النظام النووي، "ولم يكن هذا التحول ليزر بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان" (سويدي، 1990: ص 89).

وفي هذا السياق يقول الأستاذ مصطفى بوتفونوش: "لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية" (زرارة، 2015: ص ص 207-208) فالتصنيع والنمط الاجتماعي الجديد وبجملته القيم التي يحملها استحدثت مجموعة من الخصائص طبعت الأسرة الجزائرية -النووية على وجه التخصيص- (التي تغلب على عموم المجتمع الجزائري المعاصر اليوم)، فالأسرة الجزائرية أصبحت "تتميز بقلّة عدد أفرادها وباستقلالها الاقتصادي والسكني، وتتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، كما تتميز كذلك ب بروز عدة ظواهر مقارنة بالأسرة الممتدة كخروج المرأة إلى العمل ومساهمتها في الدخل الأسري" (بلقاسم، 2013: ص 60).

والواقع ان خروج المرأة إلى العمل ألقى بظلاله على بنية الأسرة الجزائرية، إذ أنه لم يغير من دور المرأة كفاعل في المجتمع فحسب، انما أفضى إلى تغير تراتبية أدوار بقية الفواعل الاجتماعيين، فخروج المرأة عمليا هو تحريك لقطعة في نظام، أدت إلى ظهور "نظام الأسرة ذات السلطة الثنائية (Biarchal family) حيث يتقاسم الرجل والمرأة المسؤولية والسلطة في الأسرة" (بدوي، 1982: ص 152)، فدور الرجل الذي كان إلى عهد قريب محور النسق التنظيمي للأسرة، بات يقف راهنا على مستوى واحد مع دور المرأة في التراتبية التنظيمية، تجسيدا لواقع اجتماعي جزائري محدث (Updated) بقيم الحداثة وما حملته من ديناميكية غير دارجة، أعادت توزيع مستويات الأدوار، فحازت المرأة وفق هذا السياق جملة من "الصلاحيات الجديدة" (New powers) كامتداد للوضع القيمي الجديد.

هذا الوضع انعكس على بنية الأسرة، كما انعكس على الاستقرار الأدائي للمرأة (Performance stability) ما سبب لها جملة من المتاعب، في مشهد يعكس طبيعة النسق المتسارع للحياة الحداثيّة. ومن أبرز هذه المتاعب "الاجهاد النفسي والعصبي، القيام بوظيفتين في نفس الوقت، نقص الرعاية الكافية بالأولاد الشيء الذي أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية، من أهمها التفكك الأسري وكثرة حالات الطلاق بين العاملات، الرسوب المدرسي وانحراف الأبناء". (زرارة، 2015: ص 208).

وبالمجمل يمكن الوقوف على تشكيلات بنية الأسرة الجزائرية بعد التغيرات التي طرأت عليها، وفق تقسيم نظري يأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية لكل شكل من أشكال الأسرة الأكثر شيوعا في المجتمع الجزائري راهنا، فنجد وفق هذا السياق: **الأسرة المحافظة**، **الأسرة الوسيطة أو الانتقالية**، **والأسرة المتطورة**، أما **الأسرة المحافظة** : فتتسم بتمسكها العالي بالعرف والعادات والتقاليد، وتنتشر على نحو شائع في المناطق الريفية، بينما نجد **الأسرة الوسيطة أو الانتقالية** في المدن والمناطق شبه الحضرية، تعيش هذه الأسرة وفق نمط يجمع بين الأفكار التي تملئها العادات والأعراف والأفكار التي فرضتها الحداثة، أما شكل **الأسرة المتطورة**: فهو على قلته نمط موجود في المجتمع الجزائري، يغلب عليه الانفتاح على الثقافة الغربية مع محاولة مواكبة كل جديد طرائق عيش تلك المجتمعات (زرارة، 2015، ص 209).

خامسا: تناقضات النظام الاجتماعي وعلاقات الجيب العُلوي:

1. مظهرات علاقات الجيب العُلوي بين الزوجين:

قدم عالم الاجتماع البولندي سيغموند باومان (Zygmunt Bauman 2017-1925) مفهوم علاقات الجيب العُلوي (**Top-Pocket Relationships**) في كتاب الحب السائل (2003-liquid love)، والذي ناقش فيه هشاشة الروابط الإنسانية، وفي معرض الفصل الأول من الكتاب يعرض باومان حبكة مفعمة بروح السوسيولوجيا عن شخصية كاثرين جاري التي علقت على آراء جيليان والتون بمؤسسة إرشادات الزواج في لندن قائلة:

إن علاقات الجيب العُلوي تسمى كذلك لأن المرء يحتفظ بها في جيبه بحيث يمكنه إخراجها بسهولة متى أراد ذلك، وترى جاري أن علاقات الجيب العُلوي هي علاقات عذبة وعابرة، وربما نفترض أنها عذبة لأنها عابرة، وأن عذوبتها تكمن تحديدا في ذلك الوعي المريح بأنك لست مضطرا إلى بذل الجهد وفعل كل ما في وسعك للإبقاء على عذوبتها وقتا أطول، بل انك لست مضطرا إلى فعل أي شيء للاستمتاع بها، فعلاقات الجيب العُلوي هي التجسيد الحقيقي للاستهلاك اللحظي، والتخلص الفوري من النفائات. (باومان، 2016، ص 56)

إن علاقات الجيب العُلوي في هذا الإطار تستلزم من الأفراد "دخول العلاقة بوعي كامل وبقطة تامة"، على أن يتذكر الطرفان أن "المصلحة تتطلب وقتا لتتقلب الى ضدها" (باومان، 2016: 57)، فهي تقصي المشاعر من الفعل الاجتماعي بين الفاعلين (الزوجين) وفق منطق "المصلحة تتطلب عقلا ثاقبا لا قلبا طيبا" (باومان، 2016: 57)، منطق يهدم إنسانية العلاقات ويأتي على ربيعها الاجتماعي. وفي هذا الشأن نرى بأن الجو الاجتماعي العام في الجزائر، بات يتأثت علائقيا بمعنى لا يبتعد عن الاستهلاك اللحظي في العلاقات، بالمعنى الذي ذهب إليها باومان بفعل ترسبات تاريخية وتشوهات نسقية مست جوهر نموذج الأسرة كنظام قبل أن تمزق تناسج العلاقات داخلها وتراتبية الأدوار فيها بين الزوج كمفهوم بالمعنى الاجتماعي -متغير مستقل- والمرأة في المخيال الاجتماعي-متغير تابع-.

إن هذه الهزة التراتبية رسمت واقعا أفرزته تناقضات النظام الاجتماعي -أو الأنظمة الاجتماعية في تداخلاتها- (الدين كتنظيم اجتماعي، نسق الأعراف والعادات والتقاليد، القوانين الوضعية، الثقافة الوافدة) أين قضى الوضع الجديد بإعادة تعريف الأدوار (**Redefining roles**) بين الزوجين، لتتحول العلاقة في هذا السياق التنظيمي من علاقة بين زوجين (**Pairs**) إلى شركاء (**Partners**) وفق منطق الشيء والجيب العُلوي، على أن تطبع الميوعة التشاركية الجوانب الاجتماعية في الفضاء الذي يشغلانه، لتتمظهر علاقات الجيب العُلوي انتهاء وفق هذا الطرح في "الخُلْع" كفعل اجتماعي يفض الرابطة الزوجية، ويتقل بذلك الوعي الجمعي

داخل الأسرة الجزائرية كوحدة إنتاجية اجتماعية - بين الزوجين - من السعي نحو جوانية تشاركية إلى التصرف الفردي وفق استراتيجية علائقية تحقق الجوانية المادية.

وإذا من حاولنا الايغال أكثر في جوانب هذه العلاقة المعقدة انطلاقاً من المواقف الاجتماعية المعيشة والملاحظة اليومية المحايدة، فإن التتمذج الجديد للرابطة الزوجية، أخذ شكل الاستهلاك المظهري بدل التتمذج كمشروع محسوب، "فالفاعل القائم على الأمانة تغلغل تغلغلاً عميقاً في السلوك اليومي بسبب هيمنة السوق الاستهلاكي، وهكذا تبدو الرغبة مضطرباً ومتعثراً وقلقاً في حركة الفرد اتجاه التزامه بالحبّة" (باومان، 2016: ص 47) هذه المحبة من المفترض أنها تشكل العيون الاجتماعية في القبول لتأسيس أسرة بين طرفين، الأمر الذي نعزّيه إلى خصوصيات التواصل الاجتماعي (Social connection) في عصرنا الذي يوصف "بِعَصْرِ التّقانة"، فالأخيرة عدّدت خيارات وفرص التبضع الزوجي، وغيّرت بمعطائها الراهني قواعد التعارف والتلاقي بين الجنسين، على نحو منح الفواعل الاجتماعيين ذوي الصلة بهذا الشأن، قنوات تقارب سيرانية مباشرة وغير تقليدية.

إن وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media) اليوم، وعلى تعدد تظاهراتها الرقمية تشكل مفزعا سيبرانيا لم يجعل من التجاوز الزمكاني للعلاقات حقيقة اجتماعية فحسب، بل نقل التشكلات العرفية للتفاعل الاجتماعي بين الرجل والمرأة من واقع محدد بضوابط تماس اجتماعي يحكمها العقل الجمعي وموقع الأفراد، إلى فضاء رقمي تتخفى فيه الشخصيات، وتظهر فيه المآرب في صورة حسابات افتراضية تستعرض عناصر الجذب وتستظهر دواعي الارتباط في ديكورها الرقمي، وتمارس علاقات الجيب العلوي الكترونياً داخل عرف الدردشة، في مرحلة يفترض أنها "مرحلة ما قبل الزواج" أو "مرحلة بحث عن الزواج"، دون تعاطٍ جاد من أولئك الفواعل الاجتماعيين مع افتراض التواجد في مجموعات، أو صفحات، أو منصات ومنتديات غاية انشائها هو تقصير المسافات بين طالبي الزواج، في نسخة تقانية محدثة لنظرية التجاور المكاني، وفي هذا السياق يشير ناصر قاسيمي إلى أن:

نظرية التجاور المكاني التي تحدث عنها الباحثون كأسلوب من أساليب الاختيار للزواج تقابلها نظرية التجاوز المكاني بفعل الوسائل التي وسعت سوق الزواج وأعطت الكثير من البدائل في المفاوضة، بل إن الأخيرة تتم باستعمال عناصر القوة لدى الطرفين وإبرازها بصفة جيدة ومبهرة بين الفاعلين حتى يبلغ أثرها، وكلما كانت عناصر القوة جذابة بين الطرفين زادت الرغبة في الارتباط، وبعد أن كان تشابه القيم والكفاءة في السن وفي المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي أصبح هذا التشابه محلاً للتجاوز أيضاً هذا ما نلاحظه من خلال الزواج بالأجانب وبالأكثر سناً ربما رغبة في ثرواتهم، وزواج الجامعيات بذوي المستوى التعليمي المتواضع جداً خوفاً من العنوسة (قاسيمي، 2013: ص 31).

وفي سياق متصل، يظهر التعليم أيضاً كعامل حركة وعنصر قوة في ديكور العلاقات بين الرجل والمرأة، إذ تظهر التناقضات المعيارية في اختيار الشريك على أساس المطلب التعليمي، ثم ما يلبث هذا المعيار أن يصبح حجر عثرة في طريق العلاقة، إذ أن البنية المجتمعية نفسها التي تدعو المرأة والرجل إلى طلب العلم، تحجم عن ذلك بعد أن يسير أحدهما أو كلاهما في طريقه دون أن يحقق عائداً مادياً مريحاً، وكأن طلب العلم في كنهه طلب للمركز الاجتماعي، وفي مرحلة متقدمة من هذا المشهد الاجتماعي المتناقض، ينشأ الصراع بين الزوجين إن بسبب العمل الذي تمارسه المرأة كنظير للمستوى التعليمي الذي بلغته، أو بسبب بطالة الزوج رغم حيازته لشهادة جامعية، أو تحصيله لعائد لا يناظر قيمة تلك الشهادة.

2. القيم المادية وتعقيدات العلاقات الزوجية:

تشكل القيم المادية مفهوما محوريا في إطار المعنى الذي تحتزنه علاقات الجيب الغلوي، ذلك أن المعايير المادية أضحت محددات مفهومية لمعايير اختيار الشريك، ووفق هذا السياق يتم الأمر على نحو يلافي ما تم الاتفاق عليه جميعا على أنها أخطاء وقعت فيها الأجيال السابقة، فتخضع معايير الخيرة إلى رضا المحيط الاجتماعي عنها، ويتخذ الأفراد ذلك الرضا العام مؤشرا دالا على العلاقة ذات الجودة، كما أن "الزكاة" و"الغبطة"، كمفاهيم اجتماعية وعملة رائجة في التداول الواقفي اليومي في المجتمع الجزائري، منحت بعض المعايير المادية قيمة أعادت ترتيب مشهد عملية الزواج بل وحتى استحدثت طقوسا غير دارجة في العلاقة الزوجية القائمة، ذلك أن الأشياء تستمد قيمتها من الفضاء الاجتماعي الذي تتواجد فيه.

إن الأعراف الزوجية التي درجت الأجيال السابقة على انتهاجها، باتت اليوم غير قابلة للاتباع -بتعميم حذر-، ذلك أن النظم الاقتصادية تغيرت، والمعاملات المالية أخذت شكلا "غير مريح" اقتصاديا لأفراد الجيل الحالي، فاذا نظرنا إلى القيمة المادية لمستلزمات الزينة في عهد قريب، نجد أن سعرها تضاعف عدة مرات بفعل انخفاض قيمة العملة، إضافة إلى التغيرات الطارئة على تشكيلة تلك المستلزمات نظير تغير التوقعات بفعل تأثير الاعلام الجديد، فضلا عن قيمة الهدايا التي يمنحها الرجل إلى خطيبته في مرحلة ما قبل الزواج (في الأعياد، شاو الربيع، والمولد النبوي الشريف)، إذ أن طول مدة الخطبة، يقابله ارتفاع سقف مطالب الزوجة ومحيطها وبالتالي زيادة الأعباء المادية على الزوج، الأمر الذي يرهن استمرار العلاقة ويجعل من فكرة الخروج منها احتمالا واردا وقويا.

هذا التعقيد العنقودي في العلاقات الاجتماعية المتعلقة بفكرة تأسيس أسرة جعل من مشروع الزواج، مشروعا تغلفه المخاطرة، إذ أن الزواج أصبح "مشروعا فيه الكثير من المجازفة والتوتر والشعور بالخوف خاصة أمام تعدد الاختيارات وازدياد العروض المتاحة للطرفين، فكلما ازدادت العروض تعقدت الاختيارات وكلما ازدادت احتمالات الخطأ تأخر القرار" (قاسيمي، 2013: ص30) حتى إذا تأخر الفرد (رجل/ امرأة) في أخذ ذلك القرار وجد نفسه تحت وطأة ضغط المحيط الاجتماعي وأسئلة الجيرة والأصدقاء (خصوصا المرأة)، محاصرا بمفاهيم قيمية لا تشكل في مجملها وحدة هادفة، فيتحمل على الاختيار دون معايير خيرة إذ (...) أصبح الاختيار مثل لعبة الحظ يمكن أن تصيب ويمكن أن تخطي، هذا ما يفسر فسخ الخطوبات وارتفاع نسب الطلاق من سنة لأخرى" (قاسيمي، 2013: ص30).

وعلى تعددية المخاطر والضبابية التي تكتنف مشروع الزواج، يظهر الطلاق كنهاية اجتماعية "مأساوية" لعلاقة يفترض فيها الارتباط "اجتماعيا"، غير أن الواقع المعيش للعلاقات يحمل الأفراد الراغبين في خوض تجربة الزواج إلى التحلي "بالجرأة" إزاء المشروع، خصوصا وأن نقاط التماس الاجتماعية (المقاهي مثلا) تؤثت أفكار الأفراد بمعطى اجتماعي انتقالي إزاء فكرة الزواج، أما من الرغبة إلى التنفيذ أو من الرغبة إلى العدول، كما أن تناقضات النظام الاجتماعي وتداخلات قيم الحداثة مع قيم العادات والتقاليد زادت من ثقل المطالب المادية، بشكل جعل الدخول أو حيازة شرعية الدخول أو الخروج من/إلى العلاقة أو البقاء فيها متوقفا على تلبية تلك المطالب المادية.

في كتاب الثمن الباهظ للمادية (The High price of Materialism) يورد تيم كاسر (Tim Kasser) سيناريو لواقع معيش، يحاكي تجاوزا وضع "العلاقة متردية"، لامرأة متزوجة من رجل شديد الالتزام بالقيم المادية (أو العكس) ... تؤثر هذه القيم في العلاقة الزوجية على الجملة، من خلال "تهيئة البيئة البينشخصية" لكليهما -في تقديرنا- فتحبط إشباعهما لحاجتهما، ذلك أن التقليل من قيمة أحدهما للآخر ومعاملته بطريقة تشيئية يقلل من جودة حياتهما معا، "لهذا قد يتنبأ الملاحظ الخارجي الذي عرف هذا الزواج بالخلاله الحتمي فالواضح أن الطلاق محتوم بشكل معقد، ولكن هل يمكن أن يكون للقيم المادية دور في ذلك؟ إن الحقائق تبين أن

نسب الطلاق مرتفعة جدا في ثقافات الاستهلاك وأن النسب تزايدت أكثر عندما أصبح مجتمعنا أكثر مادية" (كاسر، 2017، ص ص 146-147). وفي معرض تناوله لفكرة ذات صلة يشير باومان إلى أن إيريك فروم يعبر عن هذه الحالة قائلا: "لا يمكن تحقيق الاشباع في الحب الفردي. من دون تواضع حقيقي، وشجاعة حقيقية، وإيمان حقيقي، وانضباط حقيقي، لكن فروم ما يلبث أن يقول في حزن وأسى: انه في ثقافة تنذر فيها تلك الخصال، لا بد أن تنذر القدرة على الحب". (باومان، 2016: ص 41).

الخلاصة:

إنطلقت ورقتنا البحثية من المعيش اليومي، وشكلت محاولة قراءة تحليلية لواقع السيولة التي اصطبغت بها العلاقات داخل الأسرة الجزائرية - بين الزوجين-، وكذا تفاصيل بعض مشاهد التحول القيمي والتغير النسقي الذي مس البناء الاجتماعي، إضافة إلى الأنماط السلوكية الجديدة التي أبان عليها الفاعلون في العلاقات الاجتماعية الحيوية، حيث اعتمدنا في مسعى استكناه المعنى الكامن في التشكلات النسقية لتلك العلاقات على مفهوم علاقات الجيب العلوي (**Top-Pocket Relationships**)، أين منحنا هذا المفهوم اطارا نظريا تحليليا لمقاربة الجوانب السلوكية في تنمذج العلاقات الزوجية داخل الأسرة.

إن محاولتنا التتبعية للجوانب المفهوماتية المتعلقة بالوضع الذي تشغله العلاقات المحدثة للأسرة الجزائرية، ومراعى الهشاشة في العلاقات الإنسانية، قادتنا إلى محاولة ضبط مفهوم علاقات جيب العلوي في اطار الفعل الاجتماعي، والتمظهرات التي تصطبغ بها السلوكيات الاجتماعية في اطاره، المرتبطة بالمعنى الممارساتي ل: اللحظية، والمصلحة، المؤقتة، المادية، الفردانية والبرغماتية، وهي مفاهيم فرعية ذات صلة مباشرة بالقيم المادية التي عقدت من العلاقات الزوجية في المجتمع الجزائري، وقادته إلى السيولة في السياق المفهومي الذي تحدث عنه باومان سيغموند. في المقابل من ذلك يعزز الدين الإسلامي في حياة الجزائريين - كنظام اجتماعي- مطلب الحب في العلاقة الزوجية، فهو يحمل في جوهره مفاهيم نسقية ومهذبات سلوكية تحفظ للعلاقة بين الزوجين استدامة المحبة فيها وتحمي قدسية الرابطة الزوجية من السيولة قبل الزواج وأثناءه وبعده، وتقدم مفاهيم الحب والعاطفة والمعاشرة والمودة والرحمة بمعطائها الاجتماعي، دونما اخلال بالتماسف العلاقي بين الزوجين.

حاولنا في هذا الشأن أيضا، ابراز بعض صور تناقضات النظام الاجتماعي -من وجهة نظرنا- ذات الصلة بالعلاقات الاجتماعية الحيوية داخل الأسرة الجزائرية (الدين كنظام اجتماعي كامل، نسق الأعراف والعادات والتقاليد، القوانين الوضعية، الثقافة الوافدة)، والتي عرقلت بمفهومها النسقي التراتبية الدورية للرجل والمرأة كفاعلين اجتماعيين رئيسيين في مؤسسة الزواج، حتى بتنا نتحدث عن أنظمة اجتماعية متداخلة لا عن نظام اجتماعي واحد، الأمر الذي حدّ من مجال الرؤية الاجتماعية السليمة للعلاقات لدى الأفراد (الزوجين)، وهو الوضع الاجتماعي الذي يشكل امتدادا منطقيا للترسبات المرحلية التاريخية، والتقانة كعامل تقاربي.

- (1) إبراهيم أنيس وآخرون. (2004). المعجم الوسيط، القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية: مكتبة الشروق الدولية.
- (2) ابن خلدون، عبد الرحمن. (2010). المقدمة. القاهرة، مصر: دار ابن الجوزي.
- (3) ابن منظور، الأنصاري. (1999) لسان العرب، (ط3) الجزء الأول 01. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- (4) ابن منظور، الأنصاري. (1999) لسان العرب، (ط3) الجزء الرابع عشر 14. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- (5) استيتية، دلال ملحق. (2008). التغير الاجتماعي والثقافي. (ط2). عمان، لبنان: دار وائل.
- (6) باومان، سيغموند. (2016). الحب السائل، ترجمة: حجاج أبو جبر، (ط1) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- (7) بدوي، ركي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.
- (8) بلحاج، العربي. (2005). الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري (ط 04). الجزائر العاصمة: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
- (9) بلقاسم، الحاج. (2013). المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية. (ط1). باب الزوار، الجزائر: دار أسامة للنشر.
- (10) بن حزر الله، عبد القادر (2007)، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري حسب آخر تعديل (قانون رقم 05-09 المؤرخ في 4 مايو 2005)، (ط1) القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية.
- (11) بن صويلح، ليليا (2005). الأبعاد السوسيو-ثقافية للمشروع الاستعماري في الجزائر. مجلة المعيار، 05.
- (12) جبران، مسعود. (1992). الرائد -معجم لغوي عصري-. (ط7). بيروت، لبنان: دار العلمين.
- (13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الأمانة العامة للحكومة. (2007). قانون الأسرة.
- (14) حجازي، مصطفى. (2015). الأسرة: المقومات-الديناميات-العمليات. بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.
- (15) حلمي، إجلال إسماعيل. (2012). علم اجتماع الزواج والأسرة - رؤية نقدية للواقع والمستقبل-. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- (16) الديوان الوطني للإحصاء. (2018). الجزائر بالأرقام. العناصر، الجزائر العاصمة.
- (17) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (1972). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق إبراهيم التريزي. الجزء العاشر 10. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
- (18) زراقة، مامي فيروز. (2015). الأسرة والانحراف بين النظرية والتطبيق. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر.
- (19) سعد، عبد العزيز. (2010). قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل، (ط4). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- (20) السمالوطي، نبيل. (1998). بناء المجتمع الاسلامي ونظمه. (ط3). جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق للنشر.
- (21) سويدي، محمد. (1990). مقدمة في دراسة الأسرة الجزائرية. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (22) الصالح مصلح (1999). الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.
- (23) عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، (ط1)، المجلد الثالث، القاهرة، مصر: عالم الكتب
- (24) الفيروز آبادي، مجد الدين (2008). القاموس المحيط، (دط)، القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
- (25) فيزيول، جيل (2011). معجم مصطلحات علم الاجتماع. ترجمة: أنسام محمد الأسعد. (ط1) بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.
- (26) قاسمي، ناصر. (2013). سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.
- (27) قلعه جي، محمد رواس. وقتبي حامد صادق. وسانو قطب مصطفى. (1996). معجم لغة الفقهاء. بيروت، لبنان: دار الفنائس للطباعة والنشر
- (28) كاسر، تيم. (2017). الثمن الباهظ للمادية، ترجمة: طارق عسيلي (ط 1). المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية.
- (29) الكنز، علي، وجابي، ناصر (1999). الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي (1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (30) معتوق، فريدريك، (2012)، الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية، بيروت. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- (31) نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع (بلا تاريخ)، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية
- (32) وافي، علي عبد الواحد. (1948). الأسرة والمجتمع. (ط2). مصر: دار احياء الكتب العربية.
- 33) Abercrombie, N. (2006). **The penguin dictionary of sociology** (ed. fifth). London, UK: penguin books.
- 34) Anthony Giddens, Mitchell Duneier, Richard P Appelbaum, Deborah Carr.(2018). **Introduction to Sociology**. (11th ed). new york: w.w. norton & company
- 35) Anthony giddens, Simon griffiths. (2006). **Sociology**, (5th Edition). Cambridge, UK: Polity press.
- 36) The guardian website uk: <https://www.theguardian.com/theguardian/2002/mar/09/weekend7.weekend2>
- 37) Jeremy Greenwood, N. G. (2008,). **Social change**. Bonn, Germany : Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit Institute for the Study of Labor, bonn university.
- 38) **Longman Dictionary of American English**. (2009). 4th edition.
- 39) Oxford. (2010). **Oxford advanced learner's dictionary**. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 40) Richard T. Schaefer. (2017). **Sociology: A Brief Introduction**. New York: McGraw-Hill Education.
- 41) **The Merriam webster dictionary**. (2004). USA: incorporated Springfield, Massachusetts.